﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ٤٦﴾ [الزمر: 46]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

لا قدرة كاملةً، ولا علم تامًّا، ولا حُكمَ شاملًا إلّا لله تعالى

إنّه تعالى "لمّا حكى عنهم هذا الأمرَ العجيبَ الذي تشهد فطرةُ العقل بفساده؛ أردفَه بأمرين؛ أحدُهما: أنّه ذكر الدّعاءَ العظيم، فوصفَه أوّلا بالقدرة التّامة وهي قولُه: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾. وثانيًا بالعلم الكامل وهو قولُه تعالى ﴿عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾"[1]، فالإخبارُ عن سخافة عقولِهم باشمئزازهم من ذِكر اللّه، واستبشارِهم وإيناسِهم بذكر الأصنام، مدعاةٌ لاستحضار أسمائِه العظمى منَ القدرة والعلم ونسبةِ الحكم إليه، إذ غيرُه لا قدرةَ له ولا علمَ تامّ ولا حكمَ، وفي ذلك وصفٌ لحالهم السّيئ ووعيدٌ لهم وتسليةٌ للرّسول ﷺ[2]. ففيه تعريضٌ بالمشركين أنّ مَن يستأنسون بذكرهم ويشركونهم مع اللّه، لن ينفعوهم أو يحولوا بينهم وبين حُكْمِ عالمِ الغيب والشّهادة، الذي سيحسمُ لهم هذا التّناقضَ، ويفصلُ لهم بالحقّ والعدل فيجازيهم على ضلالهم وشركِهم، فتتجلّى لهم حقيقةُ وبرهانُ ما كانوا فيه يختلفون.

انفرادُ اللّه بالشّفاعة من مقتضيات انفرادِه بالحُكْم

ثمّ إنّه تعالى لمّا أكّد في الآية السّابقة على أنّه سبحانه له وحده الملكُ والشّفاعة؛ عزّز هذا التّقريرَ هنا بصفاته الواسعةِ، بأنّه فاطرُ الوجود، وعالمُ الغيب والشّهود، والحَكَمُ العدلُ يومَ الخلود، وأنَّ الأمر كلَّه مقصورٌ عليه. ولمّا أخبر في الآية السّابقة عن نفي الشّفاعة عن كلّ أحدٍ إلّا له، وكونِ شفعائهم ليسوا بأهلٍ للشّفاعة؛ أخبرَ هنا عمّا

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 457.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 9/ 209.

يتعلّقُ بهذا المضمون، وهو حكمُه بين عباده، والإذنُ بالشّفاعة له وحده، خاضعٌ لمقتضى انفراده تعالى بالحكم. وأنّه "لا بدَّ منَ الرّجوع إليه المُقتضي؛ لأن تُصرف الهممُ كلُّها نحوه، وتوجّهَ العزائمُ جميعُها تلقاءه، ولأنّه لا يُخشى سواه ولا يُرجى غيره، ذكرَ حالاً من أحوالهم فقال: ﴿وَإِذَا﴾"[1].

من يفوّضُ أمرَه إلى الله واثقٌ بحقّية دينه المطمئنّ بأنّ التّحكيم يُظهرُ حقَّه وباطلَ خصمِه.

ومنَ المناسبات أنّه لمّا كان أكثرُ ما تقدّم منَ السّورة مُشعرًا بالاختلاف بين المشركين والمؤمنين، وبأنّ المشركين مصمّمون على باطلهم على ما غمرهم من حُجج الحقّ دون إغناء الآيات والتّدبّر عنهم أُمر الرّسولُ ﷺ عقبَ ذلك بأن يقول هذا القولَ تنفيسًا عنه من كدر الأسى على قومه، وإعذارًا لهم بالنّذارة، وإشعارًا لهم بأنَّ الحقَّ في جانبهم مضاعٌ، وأنَّ الأجدرَ به ﷺ متاركتُهم وأن يفوّضَ الحُكمَ في خلافهم إلى الله. وفي هذا التّفويض إشارةٌ إلى أنَّ الذي فوّض أمرَه إلى الله هو الواثقُ بحقّية دينه المطمئنِّ بأنَّ التّحكيم يظهرُ حقّه وباطلَ خصمه[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿فَاطِرَ﴾: (فطر) أصلٌ يدُلُّ على فَتحِ شَيءٍ وإبرازِه[3]. والفَطْرُ: الشّقُّ طولًا، وفطرتُ البئر: ابتدعتُها وحفرتُها[4]. و﴿فَاطِرَ﴾، أي: خالِقٍ ومُبتَدِئٍ، يُقالُ: فطَرَ اللّهُ الخَلْقَ، أي: ابتدَأهم وأوجدهم من عدَمٍ[5]. ومعنى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، أي: خالقهما إيجادًا منَ العدَم، كأنّما شقّ العدمَ وأخرجهما[6].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

يأمر الله تعالى نبيّه محمّدًا ﷺ أن يدعو الله بأسمائه الحسنى وصفاتِه العظيمة التي

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 16/ 522.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 30.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فطر).
(4) الراغب، المفردات، والسمين، عمدة الحفاظ: (فطر).
(5) الواحدي، البسيط: 18/ 399.
(6) الآلوسي، روح المعاني: 11/ 335.

تدلّ على قدرته وعلمِه الشّامل وحكمِه العادل، فيخاطبُه سبحانه: قل أيّها الرّسول: اللَّهُمَّ خالقَ السّماوات والأرض على غير مثالٍ سابقٍ، عالمَ السّرّ والعلانية، أنت تفصلُ بين عبادك يومَ القيامة فيما كانوا فيه يختلفون منَ القول فيك، وفي عظمتِك وسلطانِك والإيمانِ بك وبرسولك، اهدني لِما اختُلِف فيه منَ الحق بإذنك، إنّك تهدي مَن تشاء إلى صراط مستقيم. وكان هذا مِن دعائه ﷺ[1].

أعظمُ الاختلاف اختلافُ أهلِ الإيمان، مع أهل الشّرك من دون الله

فالآية توجّهُ المؤمنين إلى اللّجوء إلى الله، الخالقِ المبدعِ للسّماوات والأرض، والموجِدِ لهما منَ العدم، العالمِ بخفايا الأمور وظواهرِها، ليحكم بين عباده في أمور الدّين والدّنيا التي يختلفون فيها[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصلِ الآية عن سابقتها:

جملةُ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ استئنافيّةٌ ممّا قبلها، وفصِلتْ؛ لإبراز استقلالها في الانتقال منَ الجدال مع المشركين والاحتجاج على أحوالهم المنحرفة، إلى التّضرّع لله الذي يحسم الأمورَ، ويفصل فيها بعلمِه وحكمِه. فالفصلُ هنا ليس انقطاعًا، بل انتقالٌ متدرِّجٌ منَ الشّهادةِ على الجُناة بتفصيل أحوالهم وجناياتهم، إلى الاحتكام إلى المرجع الإلهيّ الذي إليه الحكمُ والفصلُ بين المُختلِفين ممّن آمن، وممّن كفر[3].

الانتقالُ منَ الاحتجاج إلى التّضرّع الإلهيّ

دلالةُ تّكرار الأمر بـ﴿قُلِ﴾:

تَكرارُ ﴿قُلِ﴾ في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، لإبراز أهمّيّةِ مقولِ القول، وأنّه حاصلٌ بالتّلقّي والتّوجيه المباشِر، وأنّه من خواصّ الأدعية، ولذلك افتتحه بالقول؛ ليدلّ على أنّه ليس كأيّ

تأكيدُ أهميّةِ الدّعاء بوصفه صيغةً توقيفيّةً

(1) مجموعة من العلماء، التفسير الميسر، مجمع الملك فهد، ص: 463.
(2) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 726.
(3) الخطيب، التفصيل: 24/ 32.

دعاءٍ، بل هو صيغةٌ توقيفيّةٌ تُبلّغُ كما هي من غير تصرّفٍ بزيادةٍ أو نقصان، ولا يخفى ما في ذلك من تعزيز صدقِ رسولِ الله ﷺ، بما يؤكّد أحقّيّةَ نبوّته. ويشير فعلُ القول أيضًا إلى تعليمِ اللهِ لنبيّه وأتباعِه منَ المؤمنين ما يكون بعده منَ المقولِ الموظَّفِ لسببِه من حصول الاختلاف والتّنازع، فعلّمهم ما يقولونه إذا اختلفوا مع سائر النّاس ممّن فارقوهم المنهجَ والسَّبيل.

علّةُ حذفِ أداةِ النّداء:

إنّ الله تعالى منَ القُرب بحيث لا يحتاجُ الدّاعي إلى واسطةٍ، أو تنبيهٍ

حذفُ أداةِ النّداء في جملة الدّعاء: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ﴾؛ لكون الميم عوضًا عن (يا)، ولو حُذفتِ الميمُ، لوجب ذكرُ (يا)، فيُقال: (يا الله)[1]. والحذفُ هنا لحرف النّداء يُظهر بلاغةَ الإيجاز دون الإخلال بالمعنى؛ إذ إنّ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ تُغني عنِ العبارة الكاملة (يا الله). فهذا الإيجازُ بالحذف يحقّقُ اقتصارًا لفظيًّا مع الإبقاء على العمق الدّلاليّ، بالإشعار بأنّ الله قريبٌ منَ الدّاعي، فلا يحتاجُ إلى تنبيهٍ أو واسطة بحرف النّداء، ممّا يُعطي انطباعًا إضافيًّا بالقُرب والرَّبط المباشر بين الدّاعي والمعبود. وأيضًا: لفظُ ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ يوحي بالتّفرّد الأسلوبيّ في الخطاب مع الله، فكلمة (اللَّهُمَّ) تُستخدمُ في دعاء الله وحده خاصّةً، ممّا يجعلها صيغةً مميّزة لا تُطلقُ على غيره، بخلاف أداةِ النّداء (يا) فإنّها تستعملُ مع أيّ منادى، فحذفُ (يا) وتعويضُها بالميم يُبرز تفرّدَ الله ﷻ بالعبوديّة والتّضرّع. وفي صيغة ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ إيحاءٌ بالاستمراريّة والانسيابيّة في مناجاة الله دون حاجةٍ إلى مقدّمات.

علّةُ تصديرِ مَقول القول بالنّداء:

تصديرُ مَقول القول بالنّداء في قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ﴾؛ لأنّ المقام مقامُ توجيهٍ وتعليمٍ وتحاكم، فاقتضى النّداءَ؛ لغرض المناجاة والدّعاء[2].

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 325.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.

دلالةُ التّعبير بـ ﴿فَاطِرَ﴾ دون (خالق):

الإبـداعُ وطلاقةُ القدرةِ في ابتداء الخلق

جاء التّعبيرُ بـ ﴿فَاطِرَ﴾ دون (خالق) في قوله: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾؛ للدّلالة على الإبداع، وابتداءِ الخلْق منَ العدم، وفي هذا المعنى إشارةٌ إلى طلاقة القدرة، وإعجازِ أفعال الله سبحانه. بخلاف (خالق)، فإنّه أوسعُ في الدّلالة على معاني الصّنع والتّقدير بعد وجود المادّة. ثمّ إنّ السّياق هنا يتحدّثُ عن خلق السّماوات والأرض، وهو حدَثٌ كونيٌّ عظيمٌ يرتبطُ بفعل الابتداءِ والإيجادِ الأوّل، فناسبه ﴿فَاطِرَ﴾. ويحملُ لفظ ﴿فَاطِرَ﴾ أيضًا معنى تفرّدِ الله في الخلق والإيجاد؛ إذ لا يشاركه أحدٌ في هذا الفعل. وتفرّدُه متضمِّنٌ معنى الإتقان والتّوازن في خلق السّماوات والأرض لدلالة لفظ ﴿فَاطِرَ﴾ على معنى الشّقّ والتّفصيل الدّقيق. يُزادُ على ذلك أنّ لفظَ (خالق)، وإن كان يدلُّ على عظمة الله، فقد يُطلق على الإنسان مجازًا، كما في قول الله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون: 14] بمعنى الصّانع.

ويوجّه لفظُ ﴿فَاطِرَ﴾ الفكرَ مباشرةً إلى أصل الإيجاد ومصدرِه، وهو الله ﷻ، فيعزّزُ مفهومَ التّوحيد الذي هو محورُ الآيات، بخلاف (خالق) الذي قد يرتبط بفعلٍ مستمرٍّ أو لاحقٍ في التّصوّر الذّهنيّ، في حين يركّز لفظُ ﴿فَاطِرَ﴾ على البداية المطلقة[1].

غرضُ إضافةِ ﴿فَاطِرَ﴾ إلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

السّماوات والأرض هما أعظمُ مشاهد عظمةِ الخلْق الكونيّ

إضافةُ ﴿فَاطِرَ﴾ إلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ يناسب سياقَ الدّعاء، والافتقارِ إلى حُكمِ الله وعِلمه، ففي الإضافة تخصيصُ هذه الصّفة الجليلة (الابتداء والإبداع منَ العدم) لله وحده، ممّا يدلّ على استحقاقه وحدَه للعبادة والدّعاء.

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فطر)، والآلوسي، روح المعاني: 11/ 335.

وفي الإضافة تجلٍّ لعظمة الخلْق الكونيّ، فالسّماوات والأرض هما أعظمُ مشاهدِ الخلق على الإطلاق، فحين يُضاف إليهما وصفُ: ﴿فَاطِرَ﴾، ففي ذلك تنويهٌ بأنّ الله ابتدأ إبداعَهما وإيجادَهما منَ العدم، فينبِئُ ذلك عن عظمة قدرةِ الله في خلق هذا النّظام الكونيِّ المُتقَن الذي يعجزُ البشر عنِ الإتيان بمثله.

وفي الإضافة تأكيدٌ على وحدانيّة الله وانفرادِه بالخلق والأمر من غير شريكٍ ولا ظهير، لأنّ الله وحده هو الذي شقّ السّماوات والأرضَ وفطرَهما منَ العدم، فلا أحد يدّعي اشتراكَه في ذلك مع الله فضلًا عنِ استقلاله به، فكان في الإضافة اتّساقًا مع السّياق الذي يقرّر الوَحدانيّةَ والدّعاء لله وحده والخضوعَ لمقتضى علمه وحكمِه.

العبدُ عاجزٌ أمام هذا الخلقِ العظيم والتّدبيرِ المُحكَم العجيب

وفي إضافة ﴿فَاطِرَ﴾ إلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ في سياق الدّعاء والالتجاء، ربْطٌ للدّعاء والتّضرّع إليه بالمشهد الكونيّ العظيم؛ ليشهد العبدُ تمامَ عجزه وفقرِه أمام هذا الخلق العظيم والتّدبيرِ المُحكَم العجيب، ويشهدَ من ذلك عظمةَ الله وطلاقةَ قدرته، وواسعَ حُكْمِه وعِلمه، ويوقنَ أنّ مسألته وحاجتَه - بالنّسبة لذلك كلّه - هي أهونُ على الله أن يستجيبها ويحقّقَها له، فيورثَه ذلك اليقين والاضطرار إلى جنب الله، فيطمئنَّ ويخشعَ.

الإيجادُ الجامعُ العظيمُ المُتحقّقُ عن علمٍ وتقديرٍ دقيقٍ لا يقدرُ عليه إلّا خالقٌ حكيمٌ.

وفي إضافة ﴿فَاطِرَ﴾ إلى ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ - أيضًا - إشارةٌ إلى هذا التّوازن المُحكَم والدّقيق بين نظامي أعظمِ المخلوقات بوصفِه فاطرًا للسّماوات والأرض معًا، ممّا يعني أنّ هذا الإيجاد الجامعَ العظيمَ جاء عن علمٍ وتقديرٍ دقيقٍ لا يمكن إلّا لخالقٍ حكيمٍ.

بلاغةُ الطّباق في الجمع بين ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

بلاغةُ الطّباق في الجمع بين ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ في قوله تعالى:

إظهارُ الشّمول الكونيّ في الخلق الإلهيّ

﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تتجلّى في إبراز المقابلة بين طرفَين متضادّين في التّصوّر المكانيّ (العلوّ والدّنوّ)، وهذا الطباق مفعَمٌ بدلالاتٍ، منها:

الجمعُ بين ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (رمز العلوّ والامتداد الشّاسع) ﴿وَٱلۡأَرۡضِ﴾ (رمز الدّنوّ والقرب والاستقرار) يُظهر شمولَ قدرةِ الله وملكيّته المُطلقة لكلّ شيء، سواء كان بعيدًا في السّماء أو قريبًا على الأرض. فالطّباق هنا يستدعي دلالةَ أنّ الله تعالى هو الخالقُ لكلّ ما يُدركه الإنسان وما لا يُدركه. فخلقُ الله لا يقتصر على جهة معينة، بل يعمّ الجهاتِ جميعًا، في العلوّ وفي السّفل، بما يؤكّدُ على الإحاطة الكونيّةِ الوجوديّةِ الخاضعة لعظمة الله وقدرته، والصّادرةِ عنهما.

الجمعُ بين ضدّين عظيمين متباينَين في الوظائف والمهامّ مختصٌّ بالله وحده

والطّباقُ بين ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾، يشير إلى العلاقة التّوازنيّة بين العلوّ والسّفل، وما بينهما منَ الالتحام والرّبْط، بالنّظام والميزان، من غير انفكاكٍ ولا تفاوتٍ ولا نفور. ويبيّنُ أنّ الله وحده هو القادرُ على خلْق النّظام الجامع بين الأضداد، رغم تباينِها في الوظائف والمهامّ، والمستديمُ لها بالحفظ وعدم الاختلال والتّعطيل والفساد، فيستبينُ بذلك تفرّدُ الإله الحقّ بالعبوديّة والخضوع والتّعظيم. وهذا الأمرُ باعثٌ على التّأمّل التّعبّديّ الذي يزيد الإيمانَ ويعصمُ عنِ الكفر، حين يتأمّلُ الإنسانُ المُفارقةُ العظيمة بين العلوّ الشّاهق للأجرام السّماويّة مع الأرض المستقرّة السّهلة التي هي المأوى والمهاد.

نكتةُ تقديمِ صفة ﴿فَاطِرَ﴾ على ﴿عَٰلِمَ﴾:

كمالُ القدرةِ أصلٌ في الحُكْم

تقديمُ وصفِ ﴿فَاطِرَ﴾ قبل وصف ﴿عَٰلِمَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾؛ "لأنّ شعور النّاس بقدرته سبحانه سابقٌ على شعورهم بعلمه، ولأنّ القدرة أشدُّ مناسبةً لطلب

الحُكم؛ لأنّ الحكم إلزامٌ وقهر، فهو من آثار القدرة مباشرةً"[1].
فالعلمُ بكونه تعالى قادرًا متقدّمٌ على العلم بكونه عالمًا[2].

نكتةُ فصلِ قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾:

قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ كقوله: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، كلاهما صفةٌ للمنادَى في قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ﴾، ولكنّها نُصبت؛ لأنّها مضافة[3]. ولذلك فصِلتْ؛ لأنّ موقع النّعت من موجبات الفصل، فلا يقترنُ النّعتُ بالعاطف.

يمتنعُ مع النّعت الوصلُ

معنى (ال) في ﴿ٱلۡغَيۡبِ﴾، و﴿وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾:

(ال) في الغيب والشّهادة في قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ هي (ال) الاستغراقيّةُ، فتفيد العمومَ والشّمولَ لكلّ أفراد الجنس الذي يصدقُ عليه اللّفظُ، أي: كلُّ ما غاب عنِ الحواس والعقول، وكلُّ ما هو مشهود ومعلومٌ ومدرَكٌ بالحواسّ يعلمُه اللّه سبحانه على التّفصيل والإجمال، والدّقّة والتّحقيق، والكمال والتّمام[4].

استغراقُ العلم الإلهيّ لعوالمِ الغيب والشّهادة

نكتةُ تقديمِ علم الغيب على الشّهادة:

تقديمُ علم الغيب على علم الشّهادة في قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾؛ للتّأكيد على خصوصيّة علم اللّه سبحانه؛ لأنّ علم الغيب أخصُّ وأعظمُ؛ لأنّه مخصوصٌ باللّه وحده، أمّا علمُ الشّهادة فيشترك فيه المخلوقاتُ على قدر ذواتهم، فتقديمُ الغيب؛ لإظهار انفرادِ اللّه بعلمِ ما لا يمكن لأيّ مخلوقٍ أن يحيط به. وفيه أيضًا تقديمٌ للأصل؛ إذ كلُّ ما يظهر في عالم الشّهادة كان غيبًا قبل الإشهاد عليه، فكان الغيبُ هو منطلَقَ الشّهادة، فقدّمَ الأسبقَ على اللّاحق مراعاةً للتّرتيب الوجوديّ، والتّدرّج المنطقيّ، وتقديمُ الغيب

تأكيدُ انفراد اللّه بالعلم المُطلق وإحاطتِه الشّاملة

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 457.
(3) ابن عثيمين، تفسير سورة الزمر، ص: 334.
(4) السامرائي، معاني النحو: 1/ 115.

على الشّهادة فيه تعظيمٌ لمقام اللّه سبحانه الذي يعلم ما غاب قبل ما ظهرَ، ممّا يؤكّد إحاطتَه الشّاملةَ والكاملة. ولا يخفى ما في هذا التّقديم منَ الإشارة إلى كمال عِلم اللّه سبحانه؛ لأنّ العِلمَ بالغيب أصعبُ وأعمقُ وأبعدُ منَ العلم بالشّهادة التي هي أقربُ وأيسرُ وأوْلَى، فقدّمَ ما هو في القدرة أمْكَنُ وفي العِلم أكملُ.

موقعُ جملة: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾:

جريانُ الجملة الدّعائيّة على الاستقلال والانفصال

جملةُ: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ جوابُ النّداء، كأنّه قيل: (يا اللّه أنت تحكم بين عبادك)، أي: احكم لي. فالجملة خبرٌ في معنى الدّعاء، ولذلك فصلتْ؛ لأنّها جملة دعاءٍ، والدّعاءُ يقتضي الانفصالَ والاستقلالَ في النّظم، كما اقتضى الانفصالَ والاستقلال في الواقع والحال والتّوجّه والقصد، ولذلك لم توصل الجملةُ بعاطفٍ[1].

نكتةُ مجيءِ: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ بصيغة الخبر لا الإنشاء:

تأكيدُ نفاذِ الحكم الإلهيّ

لم يُقَلْ في السّياق الكريم: (احكم بين عبادك) بصيغة الدّعاء، بل جاء بصيغة الخبر: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾، مع أنّه في مقام الدّعاء، وذلك لِنكاتٍ، منها:

التّأكيدُ على الواقع الثّابت، وهو أنّ حكم اللّه بين العباد أمرٌ واقعٌ وقطعيٌّ، سواء دعا أحدٌ بذلك أو لم يدعُ! وحكمُه تعالى نافذٌ في خلقه، وأنّ ذلك لا يتوقّفُ على رغبة أحدٍ أو رفضِه، يُجلّي عظمةَ اللّه سبحانه في الاستغناء والاستعلاء والجلال، فلا يُحوِجُه منْعُ المانعين، ولا يستعجله إلحاحُ المُلحّين.

التّنبيهُ بصيغة الخبر على أنّ حكم اللّه بين عباده جارٍ على ثبوت ما قبْله من كونه سبحانه فاطرَ السّماوات والأرض وعالمَ الغيب والشّهادة، فحكمُه بين عباده شأنٌ له سبحانه مطّردٌ ودائمٌ ومستمرٌّ؛

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.

لبنائه على مُقتضى صفاتِه الدّائمةِ الثّابتةِ، فكان لا بدّ من مجيء هذه الجملة بصيغة الخبرِ لا الدّعاء، اطّرادًا على نسَقِ النّظم. وفي ذلك تنبيهٌ بصيغة الخبر على حتميّة حكم الله وأنّه لا ملجأ ولا منجا منه إلّا إليه، فلا مَفَرَّ من حكمه وأمره؛ لأنّه جارٍ في العباد طوعًا وكرها.

التّيقّنُ من وقوع حُكمِ الله تعالى تعزيزٌ لثقة المؤمنين في ربّهم

ومجيءُ الجملة بصيغة الخبر يعزّزُ ثقةَ المؤمنين في ربّهم؛ لأنّهم يعلمون أنّ حُكمَ الله واقعٌ لا محالةَ، وإن لم يسألوه أو يستنزلوه بالاستغاثة والتّضرّع، فيطمئنّوا ويستريحوا. ويتعزّزَ لديهم مراعاةُ المسؤوليّة تجاه خالقِهم، وهي مسؤوليّةُ التّسليم والرّضا لِما حكمَ به الله، فهذا التّوجّه إلى الله بالدّعاء في صورة الخبر يُظهرُ تواضعَ العبد واعترافَه بأنّ الله هو الحكَمُ القادرُ - وحده لا شريك له - على الفصلِ فيما اختلف فيه النّاس وتنازعوا.

نكتةُ تقديمِ الضّمير على المُسنَدِ الفعليّ:

قصرُ الحاكميّة على الله تعالى وحده تعظيمٌ للذّات الإلهيّة

في قوله: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ﴾ قدّمَ الضّميرَ ﴿أَنتَ﴾، على المسند الفعليِّ: ﴿تَحْكُمُ﴾؛ لإفادة الاختصاصِ والحصرِ، أي: أنت وحدك تحكمُ، لا غيرُك[1]. ولا يخفى ما في تقديم الضّمير ﴿أَنتَ﴾ العائدِ على الذّات الإلهيّة من توكيد؛ إذْ إنّ مدارَ القصد على ذاته سبحانه، ومُبتدأ التّوجّهِ ومُنتهاه إليه، ولذا قدّم ضميرَ العزّة والجلال: ﴿أَنتَ﴾، والتّقديمُ من باب تقديم الذّات على الفِعل، فالحُكمُ بين العباد من أفعال الذّات، فحقيقٌ بالذّاتِ أن تسبِق الفِعل وتتقدّمَ عليه.

بلاغةُ الكنايةِ في قصر المُسنَدِ الفعليّ على المُسنَد إليه:

الـرّدُّ على الشّكوك وتأكيدُ استقلاليّة الحُكمِ الإلهيّ

تقديمُ المسندِ إليه على المسند الفعليّ في قوله: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ فيه - كما سبق - قصرُ الحكم بين العباد على الله ﷻ، فهو قصرٌ للمسنَد على المسنَد إليه، وهذا التّركيبُ لا يعني - فقط

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.

- حصرَ الحكمِ في الله تعالى، بلِ القصرُ المستفادُ منَ التّركيب يستلزم تلويحًا كنائيًّا غيرَ مباشر إلى تشكيك بعضِ النّاس في هذا الحكم أو رفضِهم له، أو ظنِّهم أنّهم قادرون على حسم الاختلافات بعيدًا عن أحكامِ الله، فكان في القصر المستفاد منَ التّركيب تنبيهٌ لهؤلاء بأنّ حكمَ الله هو فصلُ الخطاب في هذه الخلافات، وأنّه يجبُ عليهم التّواضعُ والانصياعُ لهذا الحكم. كما أنّ في تكليف الرّسول ﷺ أن يقول ذلك القول: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ إيماءً إلى عُذْرِ النّبيّ ﷺ، في أنّه أدّى الرّسالةَ على أكملِ وجهٍ، وبذلَ قُصارى جهده، وما خرج عن ذلك فحكمُه إلى الله وحده، وما عليه إلّا البلاغُ، ففي التّركيبِ وما أفاده منَ القصر: وعيدٌ لأولئك المتحرّينَ الأحكامَ من غير طريق الله، وتسليةٌ للنّبيّ ﷺ أنّه أدّى ما عليه[1].

دلالةُ التّعبير بالمضارع: ﴿تَحْكُمُ﴾:

استمراريّةُ حكمِ الله ودوامِه في جميع الأوقات والأحوال

يفيد التّعبيرُ بالمضارع في قوله تعالى: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ الاستمراريّةَ والدّوامَ في الحُكم، فحكمُ اللهِ دائمٌ ومستمرٌّ بين عباده في جميع ما يختلفون فيه، فالمضارع يُظهرُ أنّ حُكمَ الله جارٍ في جميع الحالات والأوقات. فالتّعبيرُ بالمضارع يعكسُ قدرةَ الله المطلقةَ في استمرار الأحكام التي تستغرق كلَّ اختلافٍ في كلّ وقت. وأيضًا التّعبيرُ بالمضارعة فيه إيماءٌ إلى العباد بالاطمئنان والسّكينة كلّما جدّ لهم نِزاعٌ أو خلاف؛ لأنّ حكم الله قائمٌ فيهم لا يخلو عنهم إذا طلبوه وآنسوا إليه، ففي تلك الصّيغة إيناسٌ وكفايةٌ للدّاعي المتوسِّل.

نكتةُ العدولِ عنِ الإضمار إلى الاسم الظّاهر:

شمولُ الحكم الإلهيّ وصلاحيّتِه لجميع العباد

عدل السياق القرآني في قوله: ﴿بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ عنِ الإضمار إلى الاسم الظّاهر، فلم يَقُلْ: (تحكم بيننا)، "لِما في ﴿عِبَادِكَ﴾ منَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 32.

العموم؛ لأنّه جمعُ مضافٍ فيشمل الحكم بينهم في قضيّتهم هذه والحكمَ بين كلٍّ مختلفين؛ لأنّ التّعميم أنسبُ بالدّعاء والمباهلة"[1].

نكتةُ إضافةِ العبادِ إلى ضمير الجلالة:

تعزيزُ الخضوعِ لحكم اللهِ بعلاقةِ العبوديّة

إضافةُ (العباد) إلى ضمير الجلالة في قوله: ﴿تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ﴾ يُعرِّف العبادَ[2] ويشرّفُهم ويذكّرُهم بالعلاقة الخاصّة والوثيقةِ بين الله ﷻ وعباده، ففي الإضافة إلزامٌ لهم بقَبولِ حكمِ الله فيهم؛ لأنّهم عباده، فلا يَسَعُهم إلّا الانقيادُ لحُكمه، وفي الإضافة إشعارٌ باستحقاق اللهِ عليهم أن تجريَ عليهم أحكامُه، فلا يخرجون عن مُراده؛ لأنّهم عبادٌ له يملكُهم ويَأخذُ بنواصيهم إليه. ولذلك عبّر بالعباد، فلم يَقُلْ: (تحكم بين النّاس)، أو (الخلق) أو غيرَ ذلك؛ لإظهار المحكوم عليهم بمظهر العبوديّة الدّائم الذي لا ينفكّ عنهم طوعًا أو كرهًا، فيقتضي منهمُ الخضوعَ والتّعظيمَ لحكم الله، وليس الإباء أوِ الاستكبار عليه.

دلالةُ التّعبير بالموصول وصلتِه:

شموليّةُ حكمِ اللهِ لجميع حالات الاختلاف

الاسمُ الموصولُ (ما) في قوله: ﴿فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ أفاد العمومَ والشّمولَ[3]، فحكمُ الله يشملُ جميعَ الحالات التي يختلف فيها النّاسُ، من دون تخصيصٍ، سواء كانت في أمور دينيّةٍ أو دنيويّةٍ، مهما كان تباينُها وتعدّدُها. فالتّعبيرُ بالموصول وصلتِه أفاد فاعليّةَ حُكمِ الله سبحانه وقطعيّتَه في جميع ما اختلف فيه النّاس، ويشيرُ مضمونُ الصّلة: ﴿كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ أيضًا إلى عِلّيّة الحكم، كأنّ وقوع الاختلاف بين النّاس عِلّةٌ تستدعي الاستحكامَ إلى الله سبحانه، والتماسَ قضائه وفصلِه.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.
(2) السامرائي، معاني النحو: 3/ 123.
(3) السامرائي، معاني النحو: 1/ 131.

بلاغةُ الإتيانِ بفعل الكون صلةً لـ(ما):

استمراريّةُ الاختلاف يُظهرُ تمكّنَه منهم

الإتيانُ بفعل الكون صلةً لـ(ما) الموصولة، في قوله: ﴿فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾؛ للدّلالة على عمْقِ الخلاف وتجذُّره واستمراره في الماضي بحيث كان من لوازمهم وعاداتِهم التي لا تنفكّ عنهم، كأنّ اختلافهم تحقّقَ فيهم تحقُّقَ العادات، وفي التّعبير بفعلِ الكون إشارةٌ إلى أنّ حكم اللّه يتناولُ ما استقرَّ وثبتَ من خلافاتِهم التي استمرّتْ من غير فصلٍ فيها، فيأتي أمرُ اللّهِ عليها بالحُكم والفصل، فتنفضُّ وتنحلُّ[1].

نكتةُ تقديمِ شبهِ الجملة ﴿فِيهِ﴾:

الخلافاتُ النّاشئةُ عن ظروفٍ غيرِ مستقرّة تزولُ باعتدال الظّروف

تقديمُ شبهِ الجملة في قوله: ﴿فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾؛ لتخصيص محلِّ النّزاع، ومادّةِ الاختلاف (الأمر المختلف فيه) بالحكم، كأنّه قيل: يحكمُ بينهم في موادّ النّزاعِ خاصّة التي تحقّقَ خلافُهم فيها وتجذّرَ وتعمّقَ، وأما غيرُ ما هم عريقون في الاختلاف فيه؛ فلا يحكمُ بينهم فيه؛ لأنّها خلافاتٌ عرضيّةٌ غيرُ مقصودة، أو كانت نتيجةَ ظروفٍ غيرِ مستقرّة، فلم تورث نزاعًا حقيقيًّا أو افتراقًا حتميًّا، فلا تفتقرُ لحكم. فتقديمُ الجارِّ والمجرور للاختصاصِ، مع مراعاة الفاصلة ألّا تنخرمَ[2].

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 24/ 31.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 16/ 525.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»